مركز الاستشارات والبحوث والتطوير
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة البحوث الإدارية

Journal of Management Research

علمية - متخصصة - مُحكمة - دورية ربع سنوية

عدد يناير 2024

للسنة
الثانية والأربعون

Vol. 42, No.1; Jan. 2024

www.sams.edu.eg/crdc

رئيس التحرير
أ. د. أنور محمود النقيب
مدير مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد حسن عبد العظيم
رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ISSN : 1110-225X

مجلة البحوث الإدارية
المجلد الثاني والأربعون، العدد الأول، يناير 2024

أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة قياسية للفترة من (2003 الي 2020)

The impact of Corruption on foreign direct investment in Arab countries An Empirical Study From (2003 to 2020)

أحمد محمد سامي بطران

باحث ماجيستير – أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مستخلص الدراسة:

حاولت الدراسة، قياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (18) دوله ، وذلك باستخدام نماذج بانل داتا للفترة (2003–2020)، من خلال التحكم في اثنين متغيرات الاقتصاد الكلي وهي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقى(GDP) والتضخم. وقد تم اختيار هذه الدول بناء على توافر المعطيات والبيانات الخاصة بمتغيرات وفترة الدراسة، ، وبناء على نتائج تقدير النموذج توصلت الدراسة إلى أن متغير الفساد كان له علاقة معنوية وعكسية، أي له تأثير سلبي علي الاستثمار الاجنبي المباشر ، بحيث وجد أنه كلما زاد حجم الفساد بدرجه واحده فانه ينخفض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بنسبة 1.60% .

تشير النتائج إلى أن الدول الأقل فسادًا وحجم السوق الاكبر سيجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج حكومات الدول العربيه إلى مواصلة تضافر الجهود لتحسين نزاهة ومصداقية إدارتها ومعاملاتها. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الحفاظ على استدامة نموها الاقتصادي أمر بالغ الأهمية أيضًا كعامل اساسى في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الاجمالي ،نماذج بانل، الدول العربية

أولاً- المقدمة:

تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، كونه ظاهرة اقتصادية أساسية كانت، ومازلت تشكل محورا اساسيا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين، وغيرهم من المفكرين، وأصبحت معظم دول العالم تتطلع إلى جذب تدفقاته، وذلك لاعتباره أحد اهم الميكانيزمات الرئيسية، التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في تحديد اتجاهات التنمية في الدول، وفي مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي .

وضعت معظم دول العالم السياسات التي تعمل على جذب الاستثمار الأحنبي المباشر، إلا ان الفساد من التحديات التي مازالت تواجهها مختلف الدول، وإن كانت تلك الظاهرة موجودة في معظم النظم السياسية سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية، وهي ظاهرة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وهي ظاهرة ممتدة ومتعدية الحدود، وترتبط بالعمل العام، سواء كان القائمين على هذا العمل أفرداً أو مؤسسات، أو الفساد المقنن، وقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، ويعرفه البنك الدولي بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"(سمر حسين2014، 127)، كما يعرفه صندوق النقد الدولي بانه: "علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف للاستفادة من هذا السلوك لشخص واحد أو ذات علاقة بالآخرين"(عماد صلاح، 2003، ص32).

على الرغم من ان المنطقة العربية تتسم بالاضطرابات والصراعات في ذات الوقت الا انها واحده من اغني مناطق العالم بالموارد الطبيعية خاصه المعادن والبترول والغاز الطبيعي حيث يقف الفساد حجر عثرة أمام جاذبية تلك الاستثمارات، كما يعمل على ضعف الإنتاجية الأمر الذي يؤثر سلباً في الناتج الإجمالي، و الذي ينعكس بدوره على الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، من خلال تاثيره علي مناخ الاستثمار، وزياده تخوف المستثمرين من الاستثمار في بيئه يتحكم بها الفساد ولا تخضع لمعايير او ظوابط او قوانين وتشريعات واضحه وفعاله ، ومن ثم يؤدى ذلك الي عزوفهم عن الاستثمار في مثل هذه البلدان التي ينتشر فيها الفساد ويكون مناخها طارد للاستثمار (حمدي عبد العظيم2011، 77).

ثانيا- مشكلة البحث:

إن الدول العربية وإدراكا منها بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي، داعم لمصادر التمويل الداخلي، ومكمل للاستثمارات المحلية ، قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، القانونية والسياسية ، ووضعت العديد من السياسات الهادفة إلى الحد من كل ما يعيق ويقف ضد اجتذابه واستقطاب المزيد من تدفقاته، ويعتبر الفساد بصوره المختلفة أكبر التحديات التي مازالت تواجهها مختلف هذه الدول، حيث يقف حجر عثرة أمام الارتقاء جاذبيتها للاستثمار إلى مستويات تنافسية، ومن ثم في مسارها و تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وهذا لما له من آثار خطيرة على المجتمع والدولة ككل، حيث ينخر منظومة الاستقرار الكلي ، ويضعف من قوة الدولة الداخلية والخارجية، مما يفقد المستثمر الأجنبي الثقة في الاستثمار والقيام بأنشطة الأعمال في هذا البلد، مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة، والتي تتمحور في السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الفساد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية؟

ثالثا- أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على مفهوم الفساد وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتميز هذا الاستثمار بضخامة رؤوس الأموال، بجانب التكنولوجيا المتقدمة، بخلاف الإدارة والتسويق، الأمر الذي يؤدي إلى تنوع الإنتاج، وبالتالي تنوع مصادر الدخل في الدول العربية، سواء النفطية التي تعتمد على مصدر واحد للدخل، أو الدول التي تحتاج إلى رؤوس الأموال، الأمر الذي يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد النادرة.

رابعا- أهداف البحث.

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة، في محاولة دراسة (قياس) العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر فى الدول العربية، وأثر ذلك على تلك التدفقات من خلال استعراض مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الناتج المحلى الاجمالي ، والتضخم .

خامسا- فرضية البحث.

تقوم الدراسة على اختبار صحة أو عدم صحة الفرضيه التالية: توجد علاقة معنويه ذات تاثير سلبى بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر فى الدول العربيه .

سادسا- منهجية وأسلوب البحث.

تعتمد الدراسه في سبيل اختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها علي المنهج الاستقرائى والأسلوب القياسي عند تقدير اثر الفساد علي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربيه .

سابعا: الدراسات السابقه.

سمر الأمير غازي عبد الحميد(2018)، دراسه بعنوان : (العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبى المباشر) ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى خلال الفترة من(1996 – 2016)، وقد هدفت هذه الدراسه إلى: قياس العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة واختبار جذر الوحدة واختبار السببية (ربع سنوية)، وقد توصلت الدراسة إلى عده نتائج منها: هناك علاقة ذات تاثير سلبي بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر بفترة إبطاء واحدة، هناك علاقة ذات تاثير ايجابي بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، هناك علاقة ذات تاثير سلبي بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من معدلات الضريبة على الأرباح والمكاسب الرأسمالية ومعدل التضخم.

سيد احمد ستي وايمن صلاح بن نحي (2019)، دراسه بعنوان :(أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط في الجزائر)، دراسه قياسيه خلال الفترة من (2003_2017) باستخدام أسلوب تحليل المسار باستعمال برنامج STATA 15.1-، وذلك من خلال الناتج الداخلي الخام للتعبير عن النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشر مدركات الفساد، وقد هدفت هذه الدراسه إلى : محاولة التعرف علي طبيعة العلاقة بين الفساد، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادى، وقد توصلت الدراسه إلى وجود علاقه معنويه ذات تأثير سلبي للفساد على النمو الاقتصادي بوجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط، هناك علاقه معنويه ذات تاثير ايجابي ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، هناك علاقه معنويه ذات تاثير سلبي بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر، في الجزائر.

ساره بن شهيده (2020)، دراسه بعنوان :(أثر النوعية المؤسساتية السياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر) في دول :MENA ، دراسة قياسية خلال الفترة(1996-2018)، تهدف هذه الدراسة : إلى تحليل مدى تأثير النوعية المؤسساتية السياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر لدول MENA خلال الفترة (1996-2018)، باستخدام بيانات البانل الساكن وطريقة FGLS بتطبيق البرنامج الإحصائي STATA.15، وباستعمال مؤشرات الحكم الراشد للتعبير على النوعية المؤسساتية السياسية بالإضافة إلى استخدام الناتج المحلي الإجمالي للتعبير على النمو الاقتصادي ومجموع الصادرات والواردات من السلع

والخدمات للتعبير على الانفتاح التجاري، وقد توصلت الدراسه الي عدة نتائج منها: أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول MENA تتأثر إيجابيا بإبداء الرأي والمساءلة، نوعية التنظيم، متغير النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، غياب سيادة القانون وانتشار الفساد يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دول.MENA

دراسة 4 –Latifa Ouis (2020)، دراسه بعنوان :(اثر الفساد علي النمو الاقتصادي باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط في الجزائر)، للفتره من (2000–2018)، تهدف هذه الدراسه الي : معرفة مدى تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك باستخدام بيانات الاقتصادية الكلية التي تتكون من: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر إدراك الفساد(CPI) ، والناتج المحلي الإجمالي(GDP) . طريقة البحث المستخدمة هي النمذجة باستخدام المعادلات الهيكلية اعتمادا على نهج المربعات الصغرى الجزئية (نهجPLS)، وقد توصلت الدراسه إلى عده نتائج منها: هناك علاقه معنويه ذات تاثير سلبي بين الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر، هناك علاقه معنويه ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر، هناك علاقه معنويه ذات تأثير إيجابي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.

محمد سيف الإسلام رمضان الغمري (2021)، دراسه بعنوان (تقدير اثر السياسات النقديه علي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر) ،دراسه قياسيه مقارنه بين كل من (الصين ، ماليزيا ،مصر) للفتره من (1980–2020)، وتهدف الدراسه الي محاوله التعرف علي الخليط الأمثل في استخدام السياسات النقديه للتاثير في جذب الاستثمارات الاجنبيه لمصر من خلال الدراسه المقارنه وكذلك الدراسه القياسيه علي الدول الثلاثه باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطا في الدراسه VECM VECTOR Error (Correction model) وكانت متغيرات الدراسه المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقله سعر الفائده علي (الودائع، الشهادات ،القروض ،الاذون، السندات ،الإقراض) ، أسعار الصرف ،معدل التضخم، وقد توصلت الدراسه الي عده نتائج منها، أن أسعار الفائده ، وسعر الصرف كانت هي المحددات الرئيسيه في السياسه النقديه لجذب الاستثمارات الاجنبيه المباشره في كل من الصين وماليزيا، ومصر، هناك علاقه معنويه ذات تاثير ايجابي بين أسعار الفائده الموجبه ومعدلات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

الصادق بلول و طارق غربي عبد الرزاق ليفه(2021)، دراسه بعنوان: (اثر الفساد علي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الناشئه) دراسه قياسية باستخدام نموذج الجاذبيه للفتره من (2004–2018)، وكانت تهدف الي: قياس اثر الفساد علي الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد(7) دول ناشئه وقد اعتمدت الدراسه مجموعة من مؤشرات الفساد المتمثلة في: مؤشر مدركات الفساد و

السيطرة على الفساد و الحوكمة الرشيدة، أما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية فقد تم اختيار مؤشرات التالية: نصيب الفرد من الناتج المحلي و سعر الصرف و التضخم، بالإضافة لمؤشر المسافة و الانفتاح التجاري و مؤشر تكلفة بداية الأعمال، و بالاعتماد على نموذج الجاذبية حيث تم الاستعانة ببرنامج stata16، لقياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد تم استخدام عدة نماذج قياسية بداية بالتقليدية وصولا إلى نموذجPPML وPMLHDFE، وقد توصلت الدراسه لعده نتائج منها هناك علاقه معنويه ذات تاثير ايجابي بين مؤشر مدركات الفساد و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفه ، بينما هناك علاقه ذات تاثير سلبي بين الفساد و تدفق الاستثمارات المباشرة للدول المصدره، هناك علاقه معنويه ذات تاثير سلبي بين مؤشر السيطره علي الفساد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفه، هناك علاقه معنويه ذات تاثير سلبي بين مؤشر الحوكمه الرشيده والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفه.

سلمي يحي محمد رضا حسن (2021)، دراسه بعنوان: (اثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر)، دراسه تطبيقيه في بعض الدول الناميه المختاره وقد كانت عينه الدراسه (46) دوله، خلال الفتره من (2005_2017)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف علي طبيعه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافده باستخدام نموذج اقتصادي قياسي باستخدام بيانات لوحه يتم اخذ كل من العوامل الاقتصاديه بما في ذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، والانفتاح الاقتصادي، وجودة المؤسسات من حيث مستويات الفساد وسيادة القانون في الاعتبار في التحليل، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: وجود علاقه معنويه ذات تأثير سلبى بين مستوى الفساد و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافده، وجود علاقه معنويه ذات تاثير ايجابي بين نمو الناتج المحلي الاجمالى وسكان المناطق الحضريه، كبديل لحجم السوق وامكانياته ،وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثامنا- حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تتناول الدراسة الفترة الزمنية الممتدة (2003-2020)، الحدود المكانية: تركز الحدود المكانية للدراسة علي دراسه اثر الفساد علي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

تاسعا– خطة الدراسة:

تنقسم الدراسه الي سته اجزاء ، أولا الفساد في الفكر الاقتصادي ثانيا، الاثار السلبيه للفساد، ثالثا تحليل مؤشرات الفساد في الدول العربية ، رابعا العلاقة بين الفساد والاستثمار الاجنبى المباشر، خامسا توصيف نموذج الدراسة ، ساداسا نتائج نموذج الدراسة.

اولا :الفساد في الفكر الاقتصادي

لم يخرج تعريف الفساد لبعض علماء الاقتصاد ومنهم (باولو ماورو) عن أنه: "إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص، يتحقق حينما يتقبل الموظف الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها"(باولو ماورو: ١٩٨١، 11-13)، كما عرفه (جونستون، ٢٠٠٨، ص٢٩.) بأنه: "سوء استخدام أطراف أو أفراد عموميين للأدوار والموارد العمومية، أو استخدامهم لأشكال غير شرعية من النفوذ السياسي" ،و عرفه (فيتو تانزي.P8, 1998) بأنه: "تعمد مخالفة مبدأ التحفظ (الحرص على تطبيق قواعد العمل في التعامل مع كافة الأطراف) بهدف الحصول على مزايا شخصية أو مزايا لذوي الصلة". كما يعرف (احمد معبد، 2012، 20) بأنه: "ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمه العامه او الخاصه والذي يقضي الي احداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصاديه او زياده الاعباء علي الموازنه العامه ، او خفض كفاءه الادء الاقتصادي ، او سوء توزيع الموارد بقصد تحقيق منافع شخصيه ماديه اوغير ماديه عينيه كانت او نقديه علي حساب المصلحه العامه".يعرفه(حمدى عبدالعظيم،13) ايضا بأنه: "اتيان أفعال تمثل اداء غير سليم او اساءه استغلال لوظيفه تنطوي علي سلطه بما في ذلك افعال الامتناع توقعا لميزة او للحصول علي ميزه يوعد بها ، او تعرض أو تطلب بشكل مباشر سواء للشخص ذاته او لشخص اخر".

يمكننا استنتاج تعريف يشمل معظم النقاط التي تحوي مفهوم الفساد أو تؤدي إليه، بالتالي يمكن تعريفه على أنه: "ذلك السلوك الذي يسلكه الموظف سواء كان في القطاع العام أو القطاع الخاص ويؤدي إلي وقوع ضرر عام أو خاص، ويخل ولا يتماشى مع واجبات ومقتضيات وأخلاق وظيفته عن عمد، بغرض تحقيق منفعة سواء كانت شخصية أو للغير مادية أو معنوية".

تختلف الاسباب الحقيقيه للفساد حسب وجهه نظر المدارس المختلفه كالتالي :.

المدرسه الأولي: ترى أن السبب الرئيسي في ظهور الفساد في بعض المجتمعات يعود إلى عده عوامل، تتمثل في: العوامل الأخلاقية، والأيديولوجية، والدينية، إضافة إلى العوامل الشخصية، وهذا نتيجة الإنحلال السائد بين النخبة، وضعف الإيمان الديني والعقائدي والسياسي لديهم(انور حامد:2015، 28).

أما الثانية: فترى أن نوع النظام السائد في الدول سواء كان ديمقراطياً أو شمولياً فإن خصائصه هي من تخلق الفساد.

فنجد على سبيل المثال أن المدرسة الكلاسيكية الحديثة ترى أن: "الفساد هو أحد الآثار الناتجه عن وجود السوق السوداء، التي نتجت بسبب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادية، وتداخل التشريعات والقوانين التي تصدر عنها، مما يزيد من فرص الممارسات البيروقراطية، وبالتالي زيادة المخاطر التي يقوم الأفراد باتخاذ إجراءات سوق موازية أو خفية، وعلى اساليب غير قانونية للتغلب على هذه البيروقراطية، تشير إحدى الدراسات لاستطلاع الرأي العام في كل من إيطاليا وفرنسا واليابان أن غالبية الناخبين مقتنعون بفساد جميع السياسيين"(عبدالله الجابري:2007، 11).

الأسباب الحقيقية للفساد في النظرية الاقتصادية والتي تكمن في البحث عن الريع، وهذا ما من وجهه نظر انصار نظرية الاختيار العام، والتي يرجئ أنصارها أسباب الفساد إلى التفاعل بين العملاء: "سواء كانوا قطاعاً عائلياً أو مواطنين عامين أو سياسيين أو رسميين عموميين، وأفراد آخرين يتصفون بالفساد"(انور حامد،28).

ثانياً– الآثار السلبية للفساد :

مما لاشك فيه أن للفساد أثار وتداعيات سلبية على مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأي دولة، ولعل من الأهمية بمكان التعرف على تلك الآثار، ومدى انعكاسها على الأفراد وما ينتج عنها، الأمر الذي يحمي المجتمعات من تلك الظاهرة ويخلق وعياً لدى المجتمع بخطورتها، ويحفيز أصحاب القوى المختلفة من أحزاب سياسية ونقابات ومنظمات ومؤسسات لمحاربة تلك الظاهرة، ومحاصرة انتشارها.

1- الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد :

يؤدي الفساد الاقتصادي إلى ارتفاع مستويات الأسعار وارتفاع تكاليف أداء الأعمال، لتعويض ما يتم سداده من رشاوي للفاسدين نتيجة ارتفاع معدلات الإنفاق على السلع الاستهلاكية والعقارات والسلع المعمرة وغيره، وليس نتيجة لتكلفتها الإنتاجية، الأمر الذي يؤثر سلباً على أصحاب الدخول المحدودة ويزيد من معدلات الفقر(حمدي عبدالعظيم ،2004).

أ) سوء تخصيص الموارد الاقتصادية: من التداعيات الخاصة بالفساد سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية التي تخدم المجتمع، فمن المتعارف عليه: أن النفقات الاستثمارية للدولة يتم توجيهها إلى المشروعات الإنتاجية أو نحو البنية التحتية من طرق وكباري، ومشروعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وخلافه.

إلا أن الفساد من محسوبية ورشوة يدفع بعض المسئولين وذوي القوى من محاولة التدخل وتوجيه تلك الاستثمارات إلى مسارات محددة تحقق أهداف ومصالح خاصة لهم أو للغير، الأمر الذي ينتج عنه سوء توجيه تلك الموارد، وزيادة التكلفة الحقيقية(احمد معبد2008 :100).

ب) الحد من التمويل الأجنبي المباشر: تعاني معظم الدول النامية من نقص شديد في رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية، الأمر الذي يجعلها تحتاج إلى قدر كبير من التمويل الأجنبي لسد تلك الفجوة، خاصة أن هذه الاستثمارات تخفف من على كاهل الدولة المضيفة عبء توفير العملة الدولية، وتمكنها من توفير فرص العمل، ونقل التكنولوجيا الحديثة.

بخلاف فتح آفاق جديدة للصادرات نحو الأسواق العالمية، وهذ ما قد يؤدي إليه الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الفساد له تأثير مباشر على حجم الاستثمارات المتدفقة، وقد يعطل تلك التدفقات، وهذا ما أثبتته الدراسات والأبحاث بسبب زيادة التكلفة التي يؤدي إليها الفساد، الأمر الذي ينتج عنه ضعف الإنتاجية، وتراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية، بل يمكن أن يجعل الفساد تلك الاستثمارات عبءاً على موارد الدولة، فضلاً عن عزوف المستثمرين عن الاستثمار نتيجة التخوف من الآثار السيئة للفساد(عمر شريف2012 :67).

جـ) عرقلة معدل النمو الاقتصادي: أثبتت بعض الدراسات أن الفساد يؤثر سلباً على الاستقرار والمناخ الاستثماري، ويزيد من التكلفة الحقيقية للمشروعات، وهذا يهدد التنمية الاقتصادية، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار الخاصة بالمشروعات سواء كانت محلية أو أجنبية، وهذا عندما تفرض الرشوة أو تطلب من أصحاب المشروعات لقبول المشروعات الخاصة بهم، أو تسهيل الإجراءات في صورتها المادية، أو كجزء من عائد الاستثمار.(عصام مطر 2011: ،384)

2- أثر الفساد على الإيرادات العامة :

تتمثل الإيرادات العامة في كل ما تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات، وتقسم إلى نوعين، الأول الإيرادات العادية والتي تتمثل في الضرائب والرسوم وخلافه، أما النوع الآخر فهي الإيرادات غير العادية والتي تتمثل في القروض العامة، وتتاثر الإيرادات العادية سلباً من خلال تقديم الرشاوي للموظفين، مقابل تهربهم من الضرائب أو خفضها، الأمر الذي ينتج عنه زيادة الاعتماد على الإيرادات غير الضريبية.(مندور حداد :2014)

كما أن نقص الإيرادات العامة نتيجة الفساد يؤدي إلى تحميل المواطنين نقص تلك الإيرادات لسد الفجوة، من خلال التوجه نحو زيادة الضرائب والرسوم، أو استحداث بنود جديدة ضريبية أو رفع الشرائح، الأمر الذي يؤدي بدوره لزياده العبء على الطبقات المتوسطة والفقيرة، وهذا يؤثر سالباً في الدخل النقدي للأفراد الذي يوجه للإنفاق الاستهلاكي، مما ينتج عنه انخفاض مستوى معيشة الأفراد، وكذلك انخفاض الإنتاج الأمر الذي ينعكس سلباً على الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو الاقتصادي.

ثالثا :تحليل مؤشرات الفساد فى الدول العربيه .

تحليل وضع الدول العربيه في مؤشر مدركات الفساد نشرت منظمة الشفافية العالمية مؤشر مدركات الفساد والذي يغطى مظاهر الفساد المتمثله في (الرشوه، اختلاس المال العام، استغلال المسئولين للمنصب العام، قدره الحكومات علي احتواء الفساد في القطاع العام، البيروقراطيه في القطاع العام، استعمال الواسطه في التعينات في الخدمه المدنيه، الحمايه القانونيه للأشخاص المبلغون عن حالات الرشوه والفساد، القوانين المتعلقه بالافصاح عن الذمه الماليه، السيطره علي الدوله من قبل أصحاب المصالح الشخصيه الضيقه)(منظمه الشفافيه الدوليه:2019) ، ومنذ سنة(2012) تم اعاده تبويب

المؤشر لتتراوح قيمته بين الصفر والمائة حيث يعكس الصفر أعلى فساداً والمائه اقل فساد، ولغرض التحليل تم إعادة تبويب المؤشر لتتراوح قيمته بين الصفر والعشرة.

الجدول رقم (1)

مؤشر مدركات الفساد للدول العربيه للفترة من (2003_2020)

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
قطر	5.6	5.2	5.9	6	6	6.5	7	7.7	7.2	6.8	6.8	6.9	7.1	6.1	6.3	6.2	6.2	6.3	6.44
الإمارات	5.2	6.1	6.2	6.2	5.7	5.9	6.5	6.3	6.8	6.8	6.9	7	7	6.6	7.1	7.1	7.0	7.1	6.53
عمان	6.3	6.1	6.3	5.4	4.7	5.5	5.5	5.3	4.8	4.7	4.7	4.5	4.5	4.5	4.4	5.2	5.2	5.4	5.2
البحرين	6.1	5.8	5.8	5.7	5	5.4	5.1	4.9	5.1	5.1	4.8	4.9	5.1	4.3	3.6	4.2	3.6	4.2	4.93
الأردن	4.6	5.3	5.7	5.3	4.7	5.1	5	4.7	4.4	4.4	4.6	4.9	5.2	4.6	4.8	4.8	4.9	4.9	4.88
الكويت	5.3	4.6	4.7	4.8	4.3	4.3	4.1	4.5	4.6	4.4	4.3	4.4	4.9	4.1	3.9	4.0	4.1	4.2	4.42
تونس	4.9	5	4.9	4.6	4.2	4.4	4.2	4.3	3.8	4.1	4.1	4	3.8	4.1	4.2	4.3	4.3	4.4	4.31
السعودية	4.5	3.4	3.4	3.3	3.4	3.5	4.3	4.7	4.4	4.4	4.6	4.9	5.2	4.6	4.9	5.3	4.9	5.3	4.39
المغرب	3.3	3.2	3.2	3.2	3.5	3.5	3.3	3.4	3.4	3.7	3.7	3.9	3.6	3.7	4.0	4.1	4.3	4.0	3.62
مصر	3.3	3.2	3.4	3.3	2.9	2.8	2.8	3.1	2.9	3.2	3.2	3.7	3.6	3.4	3.2	3.5	3.5	3.3	3.24
الجزائر	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6	3.6	3.4	3.3	3.5	3.5	3.6	3.19
لبنان	3	2.7	3.1	3.6	3	3	2.5	2.5	2.5	3	2.8	2.7	2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	2.5	2.38
سوريا	3.4	3.4	3.4	2.9	2.4	2.1	2.6	2.5	2.6	2.6	1.7	2	1.8	1.3	1.4	1.3	1.3	1.4	2.23
اليمن	2.6	2.4	2.7	2.6	2.5	2.3	2.1	2.2	2.1	2.3	1.8	1.9	1.8	1.4	1.6	1.5	1.5	1.5	2.04
ليبيا	2.1	2.5	2.5	2.7	2.5	2.6	2.5	2.2	2	2.1	1.5	1.8	1.6	1.4	1.7	1.8	1.8	1.7	2.05
العراق	2.2	2.1	2.2	1.9	1.5	1.3	1.5	1.5	1.8	1.8	1.6	1.6	1.6	1.7	1.8	2.0	1.8	2.1	1.78
السودان	2.3	2.2	2.1	2	1.8	1.6	1.5	1.6	1.6	1.3	1.1	1.1	1.2	1.4	1.6	1.6	1.6	1.6	1.62
جيبوتي	-	-	-	-	2.9	3	2.8	3.2	3	3.6	3.6	3.4	3.4	3	3.1	3.0	3.1	2.7	3.98

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، تقارير لسنوات متختلفة .

ومن أجل مقارنة مستوى الفساد في الدول العربية خلال فترة الدراسة تم تبويب الدول في ثلاث مجموعات وترتيبهم من الأقل فساداً إلى الأكثر فساداً وذلك كما هو واضح في الجدول رقم(2) . تم تقسيم متوسط مؤشر مدركات الفساد إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الاولي تتراوح بين(3.33–0)، وتمثل المجموعة مرتفعة الفساد، والمجموعة الثانيه تتراوح بين(6.66–3.34) وتمثل المجموعة متوسطة الفساد ،أما المجموعة الثالثه تتراوح بين(6.67– 10)، وتمثل المجموعة منخفضة الفساد وهذا التقسيم استناداً على القاعدة طول الفئة يساوي المدى على عدد الفئات، وبعد حساب متوسط مؤشر مدركات الفساد لكل دولة من الدول العربية خلال (2003–2020) وفقاً للبيانات في الجدول رقم (1)

جدول رقم (2)

متوسط مؤشر مدركات الفساد فى الدول العربية

خلال الفترة (2003– 2020)

من (0 – 3.33) الدول الاكثر فسادا		(6.66–3.33) الدول متوسطة الفساد		(6.66- 10) الدول الأقل فسادا	
مصر	3.24	الامارات	6.53	-	-
الجزائر	3.19	قطر	6.44	-	-
لبنان	2.38	عمان	5.2	-	-
سوريا	2.23	البحرين	4.93	-	-
اليمن	2.04	الأردن	4.88	-	-
ليبيا	2.05	الكويت	4.42	-	-
العراق	1.78	السعوديه	4.39	-	-
السودان	1.62	تونس	4.31	-	-
-	-	جيبوتي	3.98	-	-
-	-	المغرب	3.62	-	-

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا علي بيانات الجدول رقم (1)

يتضح من الجدول هناك دول انتقلت من الدول المتوسطة الفساد إلى الدول الأقل فساداً، وهناك دول انتقلت من الدول الأكثر فساداً إلى الدول المتوسطة الفساد، أي أن هناك بعض الدول العربية التي تعمل على الحد من ظاهرة الفساد، لكن تلك الجهود غير كافية وتحتاج إلى المزيد، لكن هناك دول قابعة في مجموعة الدول الأكثر فساداً منذ عام 2003، وهذا يدل على أن جهود تلك الدول غير مجدية في الحد من ظاهرة الفساد إن كانت هناك جهود، وهناك دول مستقرة في منطقة الدول متوسطة الفساد لكن لا

يمكن القول بأنه ليس هناك جهود تبذل في تلك الدول، لكن يمكن القول بأن تلك الجهود غير كافية وتحتاج إلى المزيد، ودليل ذلك انتقال بعض الدول في الترتيب داخل المجموعة التي تضمها.

يرتبط الفساد بالعمل العام، ويؤثر على الإنتاجية وعلى الناتج القومي، حيث يؤدي الفساد إلى زيادة وحجم الأموال المتاحة بالسوق، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، كما يؤثر سلباً في العدالة الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر، وهذا يؤثر سلباً في معدلات الاستثمار وبالتالي يؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا : العلاقه بين الفساد والاستثمار الاجنبى المباشر .

عرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر بانه ينشأ عندما يقوم مستثمر مقيم في أحد الاقتصاديات باستثمار يمنحه السيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة، أو درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر، كما تعرفه هيئة الاستثمار العالمي (UNCTED) بانه يمثل يمثل علاقة طويلة الأجل، ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلي، ويتم القيام بها بواسطة الأفراد ومنشأت الأعمال(UNCTED 2 ،1998:).

ان دراسات تقييم أثر الفساد علي الاستثمار الأجنبي المباشر غير حاسمة فيما إذا كان الفساد يعيق أو يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر، هناك وجهتين من النظر حول أثر الفساد على الاستثمار، هما كالتالي:

وجهة النظر الأولى: تتمثل في أن الفساد يخفض من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه يتسبب في وضع الحواجز ضد الاستثمار داخل السوق، ويعمل على تخفيض الفعالية والكفاية بشكل كبير، كما انه يزيد من تكلفة بدء الأعمال وإنجازها في البلد المضيف، لأن المستثمر الأجانبى قد يجهل القواعد غير المكتوبة.

وجهة النظر الثانية: فهي تتمثل في فرضية (اليد المساعدة) التي ترى من خلالها بأن الفساد قد يكون عوناً ومساعداً للمستثمر الأجنبي، إذا تمكن المستثمر من تكوين علاقات جيدة ومفيده له مع الموظفين الحكوميين في البلد المضيف، لكن بصفة عامة ينظر إلى الفساد على أنه عائق امام الاستثمار والذى يعمل على عدم إنجاز الأعمال بسهولة ويسر.

تستند الثنائية إلى أساسين مختلفين حيث يزيد الفساد من التكاليف الخاصه بممارسة الأعمال التجارية ، مما يعمل علي تحجيم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يقع الفساد بهذا المعنى ضمن الآثار السلبية

الأوسع للاستثمار كونه نشاطًا يسعى إلى الربح ويزيد من تكاليف المعاملات في الاقتصاد، فمثلا قد يتم إنفاق التكاليف على جمع المعلومات عن الشركاء وظروف السوق والمنافسون ، و ايضا إنفاذ العقود وتغييرها مع تغير الظروف (كمال الوصال: 199) ، بالإضافة إلى التكاليف الخاصه بالمعاملات ، يعمل الفساد على زياده التكاليف و التي تظهر في شكل تشويه للاقتصاد الكلي الذي خلقه المسئولون الفاسدون لتوليد المكافآت.

قد تأخذ تشوهات الاقتصاد مثلا شكل الخصخصة غير الفعالة أو العقود الحكومية وتأخير الإنتاج واعطاء تراخيص لسلع وخدمات ذات جوده منخفضة أو خطرة ، باستخدام مكافآت الفساد في الأنشطة غير المشروعة وتوزيع نصيب كبير من ثروة البلاد على المطلعين والمسؤولين الفاسدين في شكل تضخم في أسعار العقود.

بعد ان لاحظ ماورو في دراسته (1995) الأثر السلبي للفساد على كل من الاستثمار والنمو ، وأكد هذه الآثار على الاستثمار الأجنبي المباشر بالاضافه الي الفساد يوجه تدفقات رأس المال نحو القروض المصرفية وايضا نحو المحافظ الاستثماريه وذلك على حساب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يميل المسؤولون المحليون في البلد الفاسد بشكل أكبر إلى استغلال المستثمرين الدوليين والتلاعب بهم لدفعهم لتقديم الرشوة حتى تتلاشي العقبات امامهم .

قد يعمل الفساد أيضًا على تشجيع المستثمرين الأجانب على الدخول مع شركاء محليين هم أكثر قدرة على التعامل مع الممارسات المحلية الفاسدة(Paolo Mauro: 712).

يرى البعض أن الفساد قد يؤثر تأثير مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت التي تسعى فيه الدول النامية إلى محاولة استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات هامه لنقل المهارات والتكنولوجيا ، فقد أثبتت الدارسات أن الفساد يضعف من هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها مما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الحصيله الضريبيه في هذه الدول، وبالتالي قد تتسبب فى تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة ، بل من الممكن أن يكون عبئاً على موارد الدولة ، وقد يؤدي هذا إلى عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار بهذه الدوله بسبب تخوفه من أضرار الفساد باستثمار(عصام مطر: 2011).

هل الفساد مفيد أم سيئ للاستثمار الأجنبي المباشر؟

إذا استبعدنا الكلمتين الأخيرتين ، ومن وجهة نظر أخلاقية وأخلاقية بحتة ، فهناك إجابة واحدة فقط: الفساد أمر سيء ؛ ومع ذلك ، لم تكن الدراسات التي تقيِّم تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر

حاسمة فيما يتعلق بما إذا كان الفساد يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر أو يعززه. حيث تستند الثنائية إلى أساسين مختلفين.

من ناحية أخرى ، يزيد الفساد من تكاليف ممارسة الأعمال التجارية ، مما يقلل من الاستثمار الأجنبي المباشرحيث يقع الفساد بهذا المعنى ضمن الآثار السلبية الأوسع كونه نشاطًا يستهدف الريع ويزيد من تكاليف المعاملات في الاقتصاد. حيث يمكن إنفاق هذه التكاليف على جمع المعلومات عن الشركاء وظروف السوق ، وإنفاذ العقود وتغييرها مع تغير الظروف (Husted 1994؛ Besley and McLaren 1993)، بالإضافة إلى تكاليف المعاملات ، يترتب على الفساد تكاليف أعلى بكثير في شكل تشويه للاقتصاد الكلي الذي أنشأه المسؤولون الفاسدون لتوليد المكافآت، قد تأخذ تشوهات الاقتصاد شكل عمليات خصخصة وعقود حكومية غير فعالة ، وتأخير الإنتاج ، ومنح تراخيص لسلع وخدمات منخفضة الجودة أو خطرة ، واستخدام مكافآت الفساد في الأنشطة غير القانونية وتوزيع حصة كبيرة من ثروة البلاد على المسؤولين الفاسدين في شكل أسعار العقود المتضخمة. يجب جمع هذه التكاليف المرتفعة لاحقًا من خلال زيادة الضرائب وخفض الإنفاق (Rose-Ackerman 1997).

لاحظ ماورو (1995) التأثير السلبي للفساد على الاستثمار والنمو. في وقت لاحق ، وسع وي (2000) وأكد هذه الآثار على الاستثمار الأجنبي المباشر، علاوة على ذلك ، يوجه الفساد تدفقات رأس المال نحو القروض المصرفية واستثمارات المحافظ الماليه على حساب الاستثمار الأجنبي المباشر هناك سببان محتملان يدعمان هذه النتيجة : أولاً ، يميل المسؤولون المحليون في بلد فاسد بشكل أكبر إلى استغلال المستثمرين الدوليين والتلاعب بهم لدفع رشوة حتى لا يخلقوا عقبات ، مقارنة بالمقرضين الأجانب .

ثانيًا ، يتمتع مقرضو البنوك الأجنبية بمستوى أعلى من الحماية لقروضهم من خلال المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو مجموعة السبعة (G7) مقارنة بالمستثمرين الدوليين الذين يواجهون إمكانية ابتزاز استثماراتهم الأجنبية المباشرة أو تأميمها من قبل الدول الفاسدة، وهذا يجعل البلد أكثر عرضة لأزمة العملة حيث يمكن سحب القروض المصرفية وتدفقات المحافظ الأخرى بسهولة إلى بلد ما إذا كانت هناك علامات على وجود مشاكل اقتصادية (Wei and Wu 2002)، قد يشجع الفساد أيضًا المستثمرين الأجانب على الدخول مع شركاء محليين أكثر قدرة على التعامل مع الممارسات المحلية الفاسدة. ومع ذلك ، قد لا يوافق جميع المستثمرين على القيام بذلك لأن العديد منهم قد يخشون ذلك فقد

يؤدي إلى تسرب تقني للمنتج المحلي (Smarzynska and Wei 2000). في هذه الحالة ، يكون الفساد مقيدًا.

- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

شهدت الدول العربية احداث الربيع العربي، الذي بدأ عام 2011 وما زالت أصداؤه إلى الآن في بعض الدول التي شهدت بزوغ هذا الربيع، وهذا الحدث ذو آثار سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي شهدت تلك الأحداث، والجدول التالي رقم (4) يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم ونصيب الدول العربية من تلك التدفقات.

شكل رقم (1)

الاستثمار الأجنبي المباشر صافى التدفقات الداخل حول العالم مقارنة مع الدول العربية خلال الفترة من (2003 - 2020) (القيمة مليار دولار أمريكي)

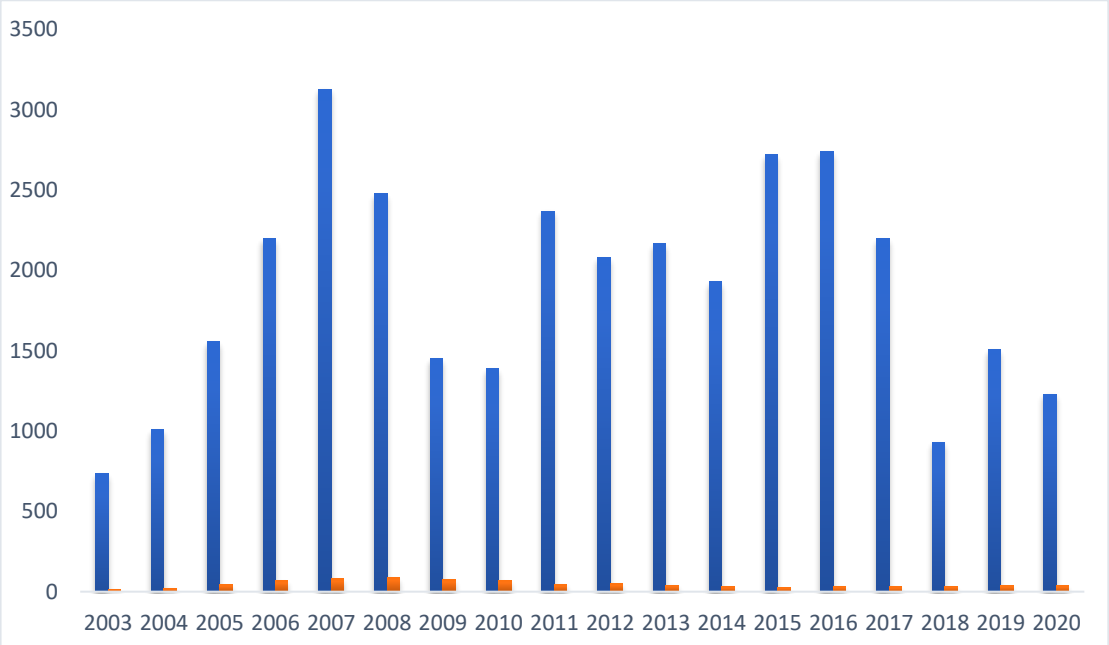

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصائات المالية الدولية، مجموعة سنوات.

ويوضح الشكل البيانى توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد عبر اقتصاديات الدول العربيه، وقد سجلت الدول العربيه تراجعا في تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2020 لتصل إلى 38.17 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 39 مليار دولار أمريكي في عام 2019، بحسب بيانات الأونكتاد، متأثرةً بالتداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19، (صندوق النقد العربي:25)، أن هذه التدفقات

تمثل حصتها 6.1 بالمائة من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية و4 بالمائة من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 999 مليار دولار (المؤسسه العربيه لضمان الاستثمار:2021، 36).

هذا التراجع المسجل في مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وإن كان أقل مقارنة بمثيله المسجل على المستوى العالمي ، إلا أن مستوى تلك الاستثمارات يعتبر منخفضاً بشكل كبير مقارنة بأعلى مستوى مسجل لها في عام 2010 البالغ نحو 70 مليار دولار أمريكي .

وقد تصدرت ثلاث دول عربية ممثلةً في كل من: السعودية والإمارات ومصر، قائمة أهم الوجهات العربية المستقبلة لتلك التدفقات، مستحوذةً على نحو 64 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية(صندوق النقد العربي:كوفيد19) ، وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى بمبلغ 19.9 مليار دولار تلتها مصر بمبلغ 5.9 مليار دولار ثم السعودية 5.5 مليار دولار ثم سلطنة عمان 4.1 مليار دولار وأخيرا لبنان بمبلغ 3.1 مليار دولار (المؤسسه العربيه لضمان الاستثمار:2021).

خامسا: توصيف النموذج ومنهجيه ونتائج الدراسه القياسيه :

1- توصيف النموذج .

بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية، والدراسات التطبيقية السابقة، من متغيرات مفسرة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولا وواقعية، تم الاعتماد في هذه الدراسة إلى جانب متغير مدركات الفساد على مجموعة من المتغيرات الاقتصاديه ، تم اختيارها بناء على ما يتناسب مع خصائص اقتصاديات الدول العربية وذلك لإثبات فرضية الدراسة القائله توجد علاقة سلبيه ذات دلالة معنوية بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر فى الدول العربيه ، وذلك بالاعتماد على البيانات الإحصائية السنويه للوصول إلى العلاقات بين متغيرات الدراسة، من مؤشر مدركات الفساد ، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقى ، بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(كبديل لحجم السوق) والتضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلكين، وذلك باستخدام تحليل panel data في الدول العربية، على أن يتم جمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشر أسعار المستهلك، والناتج المحلي الإجمالي، من البيانات الإحصائية المتوفرة، على أن تكون البيانات سنوية في الفترة من (2003-2020).

كما تم الاعتماد في بناء النموذج القياسي علي الدراسه التاليه :

Bakri Abdul Karim," Corruption and Foreign Direct Investment (FDI) (in ASEAN-5: A Panel Evidence", Economics and Finance in Indonesia,Vol. 64 No. 2, December 2018) .

والنموذج المقترح للدراسة، هو:

$$ln\, FDI_{it} = \alpha_i + CPI_{it} + GDP_{it} + INF_{it} + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

المتغير التابع	
تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر	FDI = FDI is the inflows of Foreign Direct Investment;
المتغيرات المستقلة	
مؤشر ادراك الفساد	CPI =Corruption Perception Index;
الناتج المحلى الاجمالي	= Gross Domestic Product Gdp
التضخم	Inflation = Inflation, consumer prices (annual %)

2-طريقة تقدير النموذج القياسي:

لقياس أثر الفساد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة الدراسة المكونة من (18) دول خلال الفترة من (2003-2020)، سنقوم بتقدير النموذج القياسي (نماذج بانل) باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews09، وذلك من خلال تقدير النموذج الإجمالي (Pooled) ، وكذلك نموذج ذو الأثر الثابت ونموذج ذو الأثر العشوائي ،وبعد ان يتم تقدير النماذج الثلاثة، تأتي الخطوة الثانية وهي اختيار النموذج الملائم، وذلك باستخدام أساليب الاختيار من خلال الاعتماد على اختبارين أولا اختبار(Breusch and Pagan)لإثبات وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي والثابت، ففي حالة عدم وجود الأثر سنعتمد على نتائج النموذج الإجمالي في التحليل، أما إذا تم إثبات وجود الأثر سننتقل إلى الاختبار الثاني وهو اختبار هوسمان(Hausman) لاختيار ما بين نموذج ذو الأثر العشوائي ونموذج ذو الأثر الثابت، والنموذج الملائم يتم الاعتماد على نتائجه في التحليل .

3- اختبار جذر الوحده لمتغيرات الدراسه

جدول رقم (4)

ADF - Fisher Chi-square(ا)		
متغيرات	Statisticقيمة المحسوبة	Prob.**معنوية
(CPI)	117.86	0.0000
GDP	68.46	0.0009
INFLATION	56.65	0.0156
(FDI)	85.74	0.0000

للتاكد من سكون السلاسل الزمنيه المستخدمه فى الدراسه وذلك لدراسه جزر الوحده تم استخدام اختبار فيشر والذي اوضح ان السكون يتحقق عند الفرق الاول حيث ان قيمه p-value اقل من 0.05 وبذلك يمكن اعتبار سلاسل المتغيرات سكانه عند الفرق الاول .

4 – تقدير النموذج الملائم .

بعد اخذ الفرق الاول للوغاريتم الطبيعي لمتغيرات الدراسه ووفقا لتحليل السلاسل الزمنيه تم تقدير النماذج الثلاثه كالتالي :

جدول (5)

النماذج الثلاث لتقدير تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

Random Effect				fixed Panel				Pooled OLS				المتغيرات
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.000	-4.84	1.72	-8.32	0.000	-5.31	2.18	-11.61	0.0000	-6.87	0.88	-6.03	C
0.000	4.97	0.42	-2.08	0.000	4.86	0.61	-2.96	0.0000	6.89	0.22	-1.5	CPI
0.001	3.13	0.003	0.011	0.009	2.61	0.004	0.012	0.0000	4.22	0.002	0.01	GDP
0.005	2.81	0.020	0.058	0.010	2.59	0.02	0.05	0.0002	3.74	0.0214	0.08	INFLATION
			0.135				0.476				0.222	R-squared
			16.61				13.75				30.40	F-Statistics
			0.243				0.276				0.177	Durbin-Watson stat

Pooled OLS and fixed Panel AND Random Effect Estimation Results

من اعداد الباحث بالاعتماد علي مستخرجات برنامج E-viewes9

5 - اختبار (Breusch and Pagan):

من أجل إثبات وجود الأثر العشوائي وقبوله في المرحلة الأولى نستخدم اختبار Breusch and Pagan)

جدول رقم (6)

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	p-value
اختبار (Breusch and Pagan):	191.49	0.0000

من اعداد الباحث بالاعتماد علي مستخرجات برنامج E-viewes9

من خلال نتائج الجدول (6) تقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، وهذا يعني وجود للآثار الثابتة والعشوائية لأن قيمة P value تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 وبالتالي فالنموذج الملائم للتحليل هو النموذج ذو الأثر الثابت أو نموذج ذو الأثر العشوائي.

6 : اختبار هوسمان (Hausman):

من أجل تحديد أفضل نموذج عندما نقوم بمقارنة النماذج ذات الأثر الثابت وذات الأثر العشوائي. يتم استخدام اختبار هوسمان (Hausman) لاختبار فرضية العدم .

جدول رقم (7)

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	p-value
اختبار Hausman	5.81	0.12

من خلال النتائج في الجدول (7)نصل إلى قبول الفرض العدمي و رفض البديل أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 5%،

بالنسبة لنموذج التاثيرات الثابته (fixed Panel) من الجدول (5) توضح نتائج الدراسة أن النموذج معنوي حيث قيمة F-Statistics كبيرة جدا مما يعني ان المتغيرات الثلاث المستقله (الفساد ،التضخم،الناتج المحلي الاجمالي) لها تأثير على المتغير التابع (الاستثمار الاجنبي المباشر) حيث يفسر النموذج 48% من التغير الموجود في المتغير التابع كما يوضح الجدول (5) أن:

مؤشر مدركات الفساد (CPI) توضح النتائج ان المتغير معنوي حيث قيمة (p-value<0.05)، اي ان العلاقه بين الفساد والاستثمار الاجنبى المباشر علاقه عكسيه ، بمعني أن زيادة المتغير المستقل (الفساد) بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض المتغير التابع (FDI) ب 2.96 .

معدل التضخم (Inflation) : وتم إدخال معدل التضخم (اسعار المستهلكين) كمؤشر الاستقرار الاقتصادي، بحيث تبين أن له علاقة طردية مع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أي كلما زاد معدل التضخم 1% يؤدي الى زيادة المتغير التابع (FDI) ب 0.05 %.

في هذه الدول زاد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بها، وهذه النتيجة مخالفة لمنطق النظرية الاقتصادية. وربما يفسر ذلك بعدم تأثر المشروعات الأجنبية بالتضخم الداخلي في الدول العربية ، ربما لتركزها في أنشطة مرتفعة العائد مثل الأنشطة البترولية، وبالتالي عدم تأثر عوائدها هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية ربما لعدم اعتمادها على السوق المحلية في الحصول على مختلف السلع والمواد والوسائل ال تحتاجها.

حجم السوق(Gdp) : إن حجم السوق كمتغير مستقل والذي عبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، توضح النتائج ان المتغير معنوي حيث قيمة (p-value<0.05) بمعني أن زيادة بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة المتغير التابع (FDI) ب 0.012 ، وقد يفسر ذلك ربما بأن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية لم يكن من ذلك النوع الباحث عن السوق، وربما كان من النوع الباحث عن الموارد الطبيعية .

6- اختبار فرض الدراسه: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الفساد والاستثمار الاجنبي

جدول رقم (8)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P-value.
C	-4.72	0.86	-5.47	0.0000
CPI	-1.60	0.21	7.47	0.0000
R-squared	0.15			

من خلال الجدول السابق يتضح أن مؤشر الفساد له تأثير معنوي على الاستثمار الاجنبي حيث قيمة (p−value<0.05) .

الفساد (CPI): تبين نتائج تقدير النموذج بأن الفساد كانت علاقته عكسية مع حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أي كان له تأثير سلبى ، بحيث كلما زاد الفساد درجه واحده انخفض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبه (1.60−) وهذه النتيجة موافقة لما جاءت به العديد من الدراسات التطبيقية، التى تؤكد على خطورة الفساد على المجتمع والدولة، ودوره السلبي في نخر منظومة الاستقرار الكلي للدولة، مما يفقد ثقة المستثمر الأجنبي فيها، على العكس من ذلك كلما كانت معدلات الفساد منخفضة جدا، كلما حافظت الدولة على استقرارها، وعلى قوتها الداخلية والخارجية، ويجعلها تكسب ثقة المستثمرين الأجانب .

النتائج والتوصيات

حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في مدى تأثير الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك بدراسة حالة (18) دول عربية، وباستخدام نماذج بانل خلال الفترة من (2003−2020)، وقد توصلت الدراسه إلى النتائج التالية:

1- ان الدول العربيه في مؤشر مدركات الفساد خلال الفتره من (2003_2020) قد انتقلت من الدول المتوسطة الفساد إلى الدول الاكثر فساد والعكس، بمعني انه لا توجد دوله منخفضه الفساد مما يعنى ان الدول العربيه تعاني من فساد متوسط او مرتفع، أي أن هناك بعض الدول العربية التي تعمل على الحد من ظاهرة الفساد، لكن تلك الجهود غير كافية وتحتاج إلى المزيد.
2- شهدت الدول العربية تذبذب في حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من (2003_2020)، على الرغم من الاتجاهات التصاعدية التى عرفها حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربيه ، إلا أنه يبقى ضعيفا مقارنة بالمستويات التى حققتها حجم

التدفقات العالمية، حيث بلغ متوسط حصتها حوالي2.5% من إجمالي التدفق العالمي و حوالي8.5% من حصة الدول النامية .

3- من خلال الدراسة القياسية تبين أن الفساد علاقته عكسية مع حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أي كان له تأثير سلبي، بحيث كلما زاد الفساد بنسبة وحده انخفض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر 1.60 % وهذه النتيجة تؤكد صحة فرضية الدراسة، وتتوافق مع ما جاءت به الدراسات التطبيقيه الذي اثبتت بأنه كلما كانت معدلات الفساد مرتفعة كلما فقدت الدولة استقرارها وضعفت داخليا وخارجيا، مما يفقد ثقة المستثمر الأجنبي فيها، والعكس صحيح.

التوصيات :

1- اعتماد استراتيجيات بناءه في الحد من ظاهره الفساد في الدول العربيه من خلال تكاتف الجهود المبذوله من طرف المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في حين أن تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي والتشريعى للبلدان أمر حيوي لمكافحة الفساد في المستقبل .

2- تهيئه المناخ المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات بما يتلائم مع التطور العالمى من خلال بنيه اساسيه ملائمه ، والاصلاحات الاقتصاديه والتشريعيه ، عماله مدربه .

3- يحب ان تقوم الدول العربيه بصياغه استراتيجيه لتنميه الاستثمار الاجنبي المباشر من ناحيه النوع والحجم والقطاعات ذات الاولويه مع مراعاه ان تتسم سياسات الدول العربيه بالمرونه طبقا للاوضاع الاقتصاديه والتقنيه المتاحه .

قائمة المراجع

- أحمد مصطفي محمد معبد، الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندية، 2012، ص20.
- أسماء محمد عزت محمد كمال، إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية على الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر،2011، ص15–16.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، تقريرها السنوي الـ (36) لمناخ الاستثمار في الدول العربيه لعام 2021.
- أميرة حسب الله, محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئه الاقتصادية العربية – دراسة مقارنة (تركيا – كوريا الجنوبيه – مصر), كلية التجارة, جامعة عين شمس, الدار الجامعية, 2004, صص 21-20.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ، الفساد والتنمية – مكافحة الفساد للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، ديسمبر 2008.
- حمدي عبد العظيم ، عولمة الفساد وفساد العولمة "إداري – تجاري – سياسي – دولي" (منهج نظري وعملي)–2011–ص77 .
- سمر عادل حسين، الفساد الإداري – أسبابه وأثاره وطرق مكافحته، ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته مع إشارة لتجارب بعض الدول في مكافحة الفساد الإداري، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العراق، 2014، ص127.
- سلمى يحي محمد رضا حسن- رساله ماجيستير –جامعه القاهره -كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه .قسم اقتصاد(2021).
- صندوق النقد العربي العدد الخامس والعشرين من سلسلة موجز سياسات بعنوان «سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب جائحة كوفيد 19، 2022.
- عبدالمطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركه الدوليه من التكتلات الاقتصاديه حتي الكويز، الدار الجامعيه ،الاسكندريه ،2006 ،ص39_40.
- عبدالسلام ابوقحف، الاشكال والسياسات المختلفه للاستثمارات الاجنبيه، مؤسسه شباب العاصمه، الاسكندريه ،2003 ، ص15_16.
- كمال أمين الوصال:الفساد، دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية ، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، عدد ٢، ٢٠٠٨م، ص155.
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (oecd) الاستثمار في زمن فيروس كورونا**COVID-19** (19 مايو2020).
- نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي،2013، ص438.
- Ackerman,R.,(1999) .Susan Corruption and Government : Causes Consequences , and Reform . Cambridge , UK : Cambridge University Press.
- Bakri Abdul Karim 2018," Corruption and Foreign Direct Investment (FDI) in ASEAN-5: A Panel Evidence", Economics and Finance in Indonesia ,Vol . 64 No. 2, r.
- -Rogman, A, "New Theories of The Multinational Enterprise: as Assessment of Internalization Theory", Bulletin of Economic Research, Vol. 38, pp. 101.
- . Vito Tanzi, " Corruption Around The World :Causes ,Consequences ,Scope,And Cures" , International Monetary Fund, IMF Staff Papers Vol. 45, No. 4 (December 1998),P8.
- Vintila Denisia, Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories, European Journal of Interdisciplinary Studies, Volume 2, Issue 2, December 2010 , p107.

- Worldbank, International Finance Corporation (2013), Doing Business.
- -. UNCTAD. (1999). Comprehensive Study of the interrelationship between foreign direct investment-FDI-and foreign portolio investment –FPI-, A Staff paper prepared by the UNCTAD secretariat, UNCTAD/ GDS/ DFSB/5.